التحضير للإجتماع العام الرفيع المستوى بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين

أود أن أبدأ بتقديم الشكر لسعادة دينا قعوار وديفيد دوناهيو على عملهم على وثيقتي Zero Draft Declaration وGlobal Compact on Sharing Responsibility for Refugees وهما سيشكلان القاعدة لمشاركاتنا في اللقاء رفيع المستوى في 19 أيلول القادم.

تشكل كلا الوثيقتين مصدرا مهما للتوصيات التي سنقدمها والإلتزامات التي سنتخذها لدى سعينا معالجة المواضيع المتعلقة بالأسباب الجذرية للتحركات الكبيرة للاجئين.

إنني على ثقة بأنكم جميعا تعلمون أن معالجة هذه القضايا تحتاج الى مشاركة وتعاون، وجهود مشتركة لشريحة كبيرة من الجمعيات، والمؤسسات، والمنظمات والحكومات.

من الواضح أن أفضل وأنجع وسيلة لمعالجة الأسباب الجذرية هي بإنهاء الحروب، والنزاعات المسلحة والعنف. وتتطلب كذلك تضافر الجهود لتوفير الإستقرار السياسي والاجتماعي، وضمان الأمن والسلامة للشعوب، وتأمين حاجياتهم الأساسية، بالإضافة إلى احترام القوانين الإنسانية وحقوق الإنسان والحفاظ عليها.

كانت وما زالت النوايا الآن واضحة وصادقة، ولكن، الأمر الذي ينقصنا كان الإرادة السياسية على كافة المستويات. ولذلك، نجد أنفسنا مضطرين للعمل على معالجة ما نجم والإستجابة للمطالب بسبب الإفتقار للحلول على أعلى المستويات السياسية.

زودتنا كل من أهداف الألفية الإنمائية المستدامة 2030 وقرارات القمة الإنسانية العالمية بمبادئ توجيهية.

إننا نعرف ما يتوجب علينا القيام به:

إننا نواجه موجات هروب جماعية مفجعة تتحرك من دولة إلى أخرى، ومن منطقة إلى منطقة، وعابرة للقارات بحثا عن الأمان، والسلامة، والحاجيات الأساسية، والكرامة الإنسانية.

هل يمكننا إيقاف هذه التحركات؟ هل يمكننا إيقاف التدفق من المنبع؟

إنني على يقين بأن الإجابة واضحة لكل منا على إهتمام بالجانب الإنساني والتنموي للقضية، إن تأثيرنا لا يمتد إلى القضايا السياسية الدولية التي تشكل السبب الجذري لهذه المأساة الإنسانية.

بناء عليه، ما هي وأين تقع مسؤوليتنا المشتركة؟

سوف أتحدث منطلقة من تجربتي الشخصية بزيارة مخيمات اللجوء، والمفجع بالأمر أننا لم نعد نواجه معضلة توفير ملجئ آمن للمدنين الفارين من الحروب والإضطهاد في دولة ما وتوفير احتياجاتهم في مكان لجوئهم – كما كانت الحالة في القرن السابق.

إننا نتعامل مع جماعات لجأت إلى دول لم يعد باستطاعتها احتمال تدفق سكاني كهذا إقتصاديا، مما أدى إلى تفاقم وتعقيد المشاكل السياسية، والمذهبية، والطائفية التي تهدد توازن واستقرار الدول المستضيفة.

أجد نفسي كمبعوث لجامعة الدول العربية الخاص بالقضايا الإنسانية والإغاثة وبذات الوقت كرابط بين جامعة الدول العربية ومنظمات الإغاثة المحلية والدولية، في موقف صعب اضطر فيه التعامل مع ثلاثة إهتمامات مختلفة ولكن مرتبطة ببعضها البعض:

- الحاجة الماسة للإغاثة الإنسانية والتنموية للحفاظ وحماية حقوق الأنسان لجماعات اللاجئين في الدول المستضيفة
- تعقد الوضع الاجتماعي، والإقتصادي، والسياسي في المنطقة
- حالة التوتر الناشئة في الدول المستضيفة التي تهدد الاستقرار، وفي عديد من الحالات تؤدي إلى عنف ونزاعات مسلحة إضافية.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة، الزملاء

للأسف، إننا نواجه حالة طارئة يزيد عمرها على خمس سنوات على الأقل. كمنظمات وجهات دولية للإغاثة وحقوق الإنسان، والتنمية والمعونة نأيد وندعم الإتفاقية حول أوضاع اللاجئين ونلتزم ببنود إعلان حقوق الإنسان، بالإضافة إلى الآليات والسبل الأخرى التي تحمي حياة وسلامة الأفراد.

ولكن، ولدى زيارتي لمخيم لاجئين بعد الآخر وحديثي مع العائلات التي تشعر بأنها محاصرة في حالة من اللا يقين والفقر المتزايد والإهمال، فإنني استشعر نقص الثقة لديهم بنا وازدياد احباطهم.

إن هذه واحدة من الأسباب الرئيسية لمل شهدنا من تدفق موجات اللاجئين الواحدة تلو الأخرى معرضين حياتهم وسلامتهم للخطر من أجل الإنتقال إلى ما يعتقدون أنها دول توفرلهم فرصا أفضل.

فر معظم اللاجئين في البداية إلى الدول المجاورة، وليس بسبب القرب الجغرافي فحسب وأنها الخيار الأسهل، وإنما لأنه كان لديهم كذلك الأمل بعودة سريعة في نهاية المطاف إلى بيوتهم ومجتمعاتهم.

إن هذا الأمل يتضاءل بتزايد تعقيد وخطورة الوضع السياسي.

وإننا كذلك بدأنا نرى أنه كلما استمر الوضع على حاله، كلما زاد التهديد للأمن والسلامة العالميين. إن اللاجئين السوريين على وجه الخصوص في لبنان والأردن وهذه الدول المستضيفة التي بحد ذاتها تعاني من المشكلات الإقتصادية والسياسية، والآن يضاف إليها المشاكل الناتجة من جراء التحركات الكبيرة لجماعات اللاجئين.

لذلك فإن الحاجة ملحة للتصرف.

إنني على يقين من وجهة نظري وخبرتي الخاصة، بأنه كلما تحسنت الأوضاع المعيشية والخدمات المقدمة للاجئين، كلما زادت امكانية بقائهم في الدول المستضيفة المجاورة. وأيضا، كلما زاد الدعم الذي نتمكن من تقديمه للدول المستضيفة، تقل احتمالية نشوء حالات التوتر والعنف.

قام وزير التعليم اللبناني في مؤتمر في بيروت منذ بضعة شهور، بالإجابة على سؤال حول الدواعي خلف إثقال كاهل النظام التعليمي اللبناني كون أن اللاجئين سوف يغادرون بطبيعة الحال. أجاب بأنه علينا الإصرار على تعليم الأطفال اللاجئين من كافة الأعمار وعلى وجه التحديد لأنهم سوف يعودون إلى دولة دمرتها الحرب والتي سوف تكون بحاجة إلى أعداد من المواطنين المتعلمين والمدربين والمهرة من أجل إعادة بنائها.

إن هذا ينطبق على كافة جوانب حياة اللاجئين.

وكذلك يحملنا المسؤولية المشتركة لدعم الدول المستضيفة وتقوية بنيتها التحتية الوطنية حتى تتمكن من تحمل العبء الاجتماعي، والإقتصادي، والسياسي الذي تواجهه.

لا يشكل هذا تحديا إنسانيا فحسب، إنما هي أيضا مسؤولية أخلاقية نحو عالمنا والأجيال القادمة.

نحن مدينون للأطفال الذين يولدون وينشؤون في حالة اللجوء، بأن نضمن لهم سلامتهم النفسية والجسدية لمواجهة المستقبل.

لقد قمنا بذلك بالامكانيات المتوافرة لنا طبعا. ولكن الأزمة كبيرة وفي بعض الحالات طاغية. ويبدو لي أحيانا أن العالم أجمع مصدوم وليس فقط الدول المتأثرة بشكل مباشر بهذه الأزمة.

أعتقد أن أغلب الحاضرين هنا شاركوا في مؤتمرين دوليين كبيرين في الأشهر ال12 الأخيرة، والتي هدفت لمعالجة قضايا التنمية، والحقوق والمساعدات الإنسانية.

يتوجب علينا من الآن فصاعدا وضع ذلك في صدارة أعمالنا:

إنني على يقين بأن أفضل المبادئ التوجيهية للتعامل معها هي عبر تطبيق وتنفيذ الإلتزامات الخاصة بالأهداف الإنمائية المستدامة 2030. إذا قمنا بالعمل بطريقة منهجية، وتشاركنا المسؤوليات، وتعاونا لإيجاد الحلول، وتعاونا على تنفيذ البرامج والمشاريع التي تحقق هذه الأهداف – فإنني على يقين بأنه عند ذلك يكون لدينا فرصة لعلاج الصدمة الجماعية.

زيادة على ذلك، فإنه بقيامنا بذلك تكون لدينا فرصة أكبر لمنع تكرار مثل هذه الظروف المؤدية إلى العنف والنزاعات.

أرجو أن ينظر الاجتماع رفيع المستوى في أيلول\سبتمبر أيضا إلى السبل العملية والتعاونية للتطرق للإلتزامات المتخذة.

وهذه تشمل:

- التعامل مع الإحتياجات الانسانية العاجلة والطارئة؛
- وتخفيف من ضعف وتعزيز قوة وصمود اللاجئين والنازحين داخليا؛
- وزيادة الدعم المقدم للدول والمجتمعات المستضيفة لتعزيز قدرتها على التعامل مع الوضع؛
- وتفعيل إطار عمل وخطة عمل دولية لتقاسم متساو للمسؤولية والحمل من أجل التعامل مع ظاهرة حركات التنقل الكبيرة التي تواجهنا.

علينا كذلك النظر إلى تلك الفئات المستضعفة على وجه الخصوص. فبالإضافة إلى النساء، وحديثي الولادة والأطفال؛ فإن الأشخاص ذوي الإعاقات، وكبار السن، وهؤلاء الذين يعانون من صدمة نفسية كبيرة، هم بحاجة إلى خدمات وعناية متخصصة ومحددة.

إن الفئات المستضعفة والتي تحتاج إلى عناية خاصة هي إكثر الفئات التي تتعرض للإهمال في الدول المستضيفة التي تفتقر إلى البنية التحتية والخبرات اللازمة للتعامل مع مثل هذه الحالات.

إن هذه بعض القضايا ذات الأهمية الكبيرة لي والتي شهدت بشكل متكرر لدى زياراتي لمخيمات اللاجئين ولقاء مسؤوليين حكوميين وإغاثة في الدول المستضيفة.

كلي أمل ورجاء بأن نتمكن من معالجتها من جانب إنمائي وحقوقي إنساني مستدام، يهدف لتوفير حلول طويلة الأمد، وبالطريقة التعاونية، وتحمل المسؤولية المشتركة التي نطمح إليها.

أشكركم جميعا وأتمنى لنا كل التوفيق لصالح عالمنا.